الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ١٨
المعقودة يوم الاثنين
٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

الرئيس: السيد هامبورغر (هولندا)

المحتويات

البند ٩٩ من جدول الأعمال: التدريب والبحث (تابع)

(ب) جامعة الأمم المتحدة (تابع)

البند ٩٦ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(أ) تنفيذ ومتابعة الاتفاقات الرئيسية المعقودة بتوافق الآراء والمتعلقة بالتنمية (تابع)

'١' تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية (تابع)

'٢' تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (تابع)

(ج) دمج اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.2/51/SR.18
12 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥

البند ٩٩ من جدول الأعمال: التدريب والبحث (تابع)
(ب) جامعة الأمم المتحدة (تابع) (A/C.2/51/L.3)

مشروع قرار بشأن جامعة الأمم المتحدة (A/C.2/51/L.3)

١ - السيد يوشينو (اليابان): قدم مشروع القرار نيابة عن مقدميه الأصليين والأردن وجزر مارشال وجمهورية مولدوفا وسلوفينيا وكمبوديا وهندوراس، وقال إنه منذ صدور قرار الجمعية العامة ١٢٤/٤٩، اتخذت جامعة الأمم المتحدة والأمانة العامة للأمم المتحدة خطوات لمعالجة انعدام الرؤية في أنشطة الجامعة وعدم تفاعلها مع الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وقد سلم مشروع القرار A/C.2/51/L.3 بهذه الخطوات ودعا الأطراف ذات الصلة إلى مواصلة جهودها لتحسين تفاعل الجامعة واتصالاتها مع الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

البند ٩٦ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/51/59، A/51/73، A/51/87، A/51/120، A/51/127، A/51/138، A/51/208-S/1996/543، A/51/210، A/51/295، A/51/314، A/51/357، A/51/462، S/1996/831، A/51/375، A/51/529)

(أ) تنفيذ ومتابعة الاتفاقات الرئيسية المعقودة بتوافق الآراء والمتعلقة بالتنمية (تابع) (A/51/270)

'١' تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية (تابع)

'٢' تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (تابع)

(ج) دمج اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (تابع) (A/51/211-S/1996/551 و A/51/285)

٢ - السيد عبد اللطيف (مصر): أشار إلى تقرير الأمين العام عن تنفيذ الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي (A/51/270)، فقال إن التقرير لم يتضمن تقييما لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات الواردة في الإعلان والاستراتيجية، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٩٢/٤٩، كما لم يحدد أي قيود على تنفيذ التزامات البلدان النامية الواردة في الفقرة ٢٣ من الإعلان، بل اكتفى بالحديث عن مكافحة التضخم،

ولم يذكر أيا من التزامات البلدان المتقدمة النمو المحددة في الفقرات ٢٢ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٠. وفي الوقت الذي أشار فيه التقرير إلى مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا، فإنه لا يرد أي ذكر لبرنامج الأمم المتحدة الجديد بشأن التنمية في أفريقيا في التسعينات، مع أن المعروف جيدا أن المبادرة لا تأتي بجديد وأنه ليس من الواضح كيف ستنفذ.

٣ - إن الفقرة ١٢ من الإعلان تشير إلى أن أهم تحد في التسعينات هو إعادة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في البلدان النامية، مما يتطلب نموا مستداما للاقتصاد العالمي وظروفا خارجية مواتية. ويرى وفده أن هناك عاملين مهمين لإعادة التنشيط هذه، وهما اتباع البلدان النامية لسياسات داخلية سليمة ومستدامة، ووجود بيئة اقتصادية عالمية مواتية. ولهذا دعا الإعلان بوضوح إلى توفير الموارد التي تمكّن البلدان النامية، وخصوصا الأقلها نموا، من مواجهة تحديات التسعينات، بالإضافة إلى حل مشاكل الديون الخارجية، ودعم المشاريع الإنمائية الطويلة الأجل في البلدان النامية، وإيجاد اقتصاد عالمي مستقر ونظام للتجارة مفتوح ومتعدد الأطراف.

٤ - وقد اتضح من استعراض الاقتصاد العالمي في الأعوام القليلة الماضية أن البلدان النامية قد بذلت جهودا متصلة لتحسين اقتصاداتها، على الرغم من الآثار السلبية العديدة، وخصوصا في المجال الاجتماعي، وأنه قد حدث انخفاض ملحوظ مستمر في مستوى المساعدة الإنمائية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو. ويعتقد وفده أن التعاون الإنمائي الدولي قد وصل الآن إلى مفترق طرق، وينبغي تعزيزه. وهناك عدد من العوامل التي تجعل هذا التعزيز ممكنا، وأهمها توافق الآراء على الصعيد الدولي بشأن معظم المسائل الإنمائية. إن طبيعة الاقتصاد العالمي المتزايدة التشابك تجعل هذا التعاون حيويا، وهي في الوقت ذاته تتيح فرصا للبلدان المتقدمة النمو وتشكل مخاطر على البلدان النامية. ولما كان الإعلان يشكل أساسا راسخا لمواجهة تحديات التنمية، فإنه لا بد من تجديد الالتزامات الواردة فيه، مع الإرادة السياسية للوفاء بهذه الالتزامات.

٥ - السيد كوللا (ألبانيا): قال إن ألبانيا أقامت، في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦، القاعدة المؤسسية والقانونية اللازمة لعمل اقتصاد السوق الحر، وحققت الاستقرار في مجال الاقتصاد الكلي. وينمو اقتصادها بمعدل سنوي قدره ١٠ في المائة في المتوسط، وانخفض التضخم من ٤٠٠ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٧,٥ في المائة في عام ١٩٩٦. وعملة ألبانيا مستقرة، وتحقق خصخصة اقتصادها المركزي سابقا تقدما سريعا في القطاعات الاقتصادية الرئيسية. ولم تكن هذه الإصلاحات لتتحقق لولا مساعدة الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتنمية وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعدد من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. ويود وفده بوجه خاص توجيه الشكر إلى إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والنمسا وتركيا وسويسرا واليونان واليابان لما قدمته من دعم في عملية الانتقال الصعبة في ألبانيا.

٦ - إن التعاون الإقليمي عنصر أساسي في سياسة ألبانيا الخارجية. وهي، في هذا السياق، عضو عامل في منظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي، واشتركت في اعتماد إعلان صوفيا بشأن علاقات حسن الجوار والاستقرار والأمن والتعاون في البلقان في تموز/يوليه ١٩٩٦. وتبذل ألبانيا، باعتبارها عضوا في مبادرة أوروبا الوسطى، كل جهدها من أجل الاندماج في هياكل الاتحاد الأوروبي. وهي تعمل أيضا على تحسين نظمها المصرفية والجمركية والضريبية لتيسير انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. ويعرب وفده عن أمله في أن يستمر حصول ألبانيا على ما تحتاج إليه من دعم تقني ومالي لبلوغ أهداف تنميتها الاقتصادية.

٧ - السيد داشوتسين (بيلاروس): قال إن البيانات الإحصائية الواردة في تقرير الأمين العام عن دمج اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (A/51/285) تبين بطريقة مقنعة أن الحالة الاجتماعية والاقتصادية في أوروبا الوسطى والشرقية ليست متماثلة. ففي حين حققت مجموعة من البلدان بالفعل معدلات نمو عالية في القطاعين الصناعي والزراعي وفي الناتج المحلي الإجمالي بوجه عام، فإن مؤشرات التنمية الاقتصادية في بلدان رابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق لا تبشر بالخير.

٨ - إن تحول بيلاروس إلى اقتصاد السوق قد عقّدته عدة عوامل، مثل الحاجة إلى تخصيص ما يصل إلى ٢٠ في المائة من ميزانيتها القومية للتخفيف من آثار كارثة مفاعل تشيرنوبيل للطاقة النووية. ويضاف إلى ذلك أن انفصام العرى التقليدية بين بيلاروس وبلدان الاتحاد السوفياتي السابق وعدم وجود قاعدة كافية للمواد الأولية يتطلبان اتباع نهج متوازن في تنفيذ إصلاحات السوق، مع إيلاء الاعتبار الواجب لما ينجم عن هذه الإصلاحات من آثار اجتماعية.

٩ - وفي الوقت الذي تجتهد فيه دول أوروبا الوسطى والشرقية من أجل التغلب على أزماتها الاقتصادية والقيام بإصلاحات للسوق، فإن ذلك لا يكفي. ومن أهم عوامل تحسين اقتصادات الدول المستقلة حديثا إيجاد مناخ موات للاستثمار، والممارسات غير التمييزية في التجارة الخارجية، والحصول على التكنولوجيا، والوصول إلى سوق الائتمانات الدولية. ومن هنا يتعين على الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تزيد من مساعدتها التقنية وفي مجال المشورة، وعلى مؤسسات بريتون وودز أن تزيد من مساعدتها المالية، للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

١٠ - لقد فعلت منظومة الأمم المتحدة الكثير في العامين الماضيين لمساعدة اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وبوجه خاص، قدمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا إسهاما إيجابيا في مجال دمج هذه الاقتصادات في الاقتصاد العالمي، واضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بمشاريع في بيلاروس. ورحب وفده بما قرره البرنامج الإنمائي مؤخرا من زيادة التمويل المخصص لدورة البرمجة الجديدة لبيلاروس للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩.

١١ - كما أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) قام في الأعوام الأخيرة بتنفيذ مشاريع وأنشطة في مجال التعاون التقني تهدف إلى مساعدة فرادى اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ويأمل وفده أن يتعزز هذا التعاون ويتسع نطاقه من خلال اشتراك أنشط لسائر منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة في حل مشاكل اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

١٢ - السيدة إستيبرويو (إندونيسيا): قالت إن العولمة والتحرير السريعين للاقتصاد العالمي قد غيرا إلى حد كبير البيئة الخارجية منذ اعتماد الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع. وحدث في الوقت ذاته أن تجددت الثقة في فعالية السوق، مع بزوغ توافق في الآراء بشأن مفهوم التنمية. وبالإضافة إلى ذلك أدى اختتام جولة أوروغواى للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وإنشاء منظمة التجارة العالمية وما انتهت إليه مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة إلى مضاعفة ما حدد الإعلان والاستراتيجية الإنمائية الدولية وجوب عمله. وإذا كان لا بد من بحث هذه التغييرات، فإنه لا بد أيضا من أن يظل ماثلا في الأذهان أن العولمة والقطاع الخاص وحدهما لن يستطيعا استيعاب مختلف جوانب التنمية المستدامة التي محورها البشر، وأن الآليات التي من قبيل الاستراتيجية الإنمائية الدولية لم تفقد أهميتها.

١٣ - وقد بدأت التسعينات بركود في البلدان المتقدمة النمو وتراجع اقتصادي في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وفي الوقت ذاته فإن القوة الإجمالية لاقتصادات البلدان النامية أسهمت بقدر كبير في الحفاظ على النمو المتواضع في الاقتصاد العالمي. وبحلول عام ١٩٩٥، ازداد الاقتصاد العالمي قوة، واتسع نطاق معدلات النمو الإيجابي في البلدان النامية. وقد نتجت معدلات النمو المذهلة المتحققة في بعض البلدان النامية، مثل اقتصادات بلدان جنوب شرق آسيا وشرقها، عن العمل باستراتيجيات إنمائية ناجحة. ومع ذلك فما زالت هناك بلدان نامية كثيرة جدا في حالة ركود وتُركت لتتولى أمر نفسها في عالم تتراجع فيه تعددية الأطراف وتنخفض المعونة الإنمائية الرسمية وتعد فرص الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا غير كافية.

١٤ - وفي الوقت الذي ظلت فيه مستويات المعيشة ترتفع في معظم البلدان النامية، فإنه لا ينبغي السماح للتكيف الهيكلي بالانتقاص من هذه المتغيرات الاجتماعية، وخصوصا في أفقر البلدان النامية. إن التقدم في المؤشرات الاجتماعية ينبغي ألا يستدرج المجتمع الدولي إلى الرضا عن الذات في وقت لا تزال فيه الهوة بين المناطق واسعة بشكل درامي غير مقبول، ولا يزال فيه أكثر من بليون شخص يعيشون في فقر طاحن وأمية وجوع.

١٥ - وفي إطار السياق الجديد للعولمة والترابط وتحرير التجارة والاستثمار، يمكن بلوغ أهداف الإعلان والاستراتيجية الإنمائية الدولية من خلال المتابعة والتنفيذ المنسقين لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية

المعقودة مؤخرا، ووضع الصيغة النهائية لـ "خطة للتنمية"، واستئناف الحوار بين الشمال والجنوب، وتنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، وتنشيط منظمة التجارة العالمية.

١٦ - السيدة إشمامبيتوفا (قيرغيزستان): قالت إنه على الرغم من التقدم السريع الذي حققته قيرغيزستان في إعادة هيكلة اقتصادها، فإنها ما زالت تواجه حالة اقتصادية حرجة بسبب عزلتها عن الهياكل الأساسية الدولية الرئيسية، وافتقارها إلى الموارد الطبيعية التي يمكن أن تجتذب الاستثمارات الأجنبية وتولد دخلا، وانهيار الروابط الاقتصادية داخل الاتحاد السوفياتي السابق. ومع ذلك كان يمكن لآثار انهيار الاقتصاد المركزي لقيرغيزستان أن تكون أسوأ لولا مساندة المجتمع الدولي، وخصوصا منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة.

١٧ - والمهمة الكبرى لقيرغيزستان هي إنشاء هياكل أساسية للنقل. وقد شرعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عام ١٩٩٥ في تنفيذ مشروع بقيرغيزستان كجزء من برنامجها لتطوير النقل البري في آسيا. إن إنجاز هذا المشروع بنجاح يتطلب دعم المؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة. وكان لا بد أيضا من تعزيز التعاون بين اللجنة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لأن تفاعلهما في تنفيذ المشاريع سيزيد من الفعالية ويقضي على الازدواج.

١٨ - والمؤسف أن تعاون قيرغيزستان مع الأونكتاد كان عرضيا. وقد عاونت الحلقة الدراسية المشتركة بين الأونكتاد واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، التي عقدت في قيرغيزستان في آب/أغسطس ١٩٩٥، هذا البلد في تنفيذ ما يلزم من تدابير إجرائية وتحضيرية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وقالت إن وفدها يؤيد القرار القاضي بتشجيع الاستثمارات وتطوير المشاريع باعتبار ذلك مجال أولوية في أنشطة الأونكتاد، ويقترح وضع وتنفيذ مشاريع مشتركة، وخصوصا ما يستهدف منها اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات البلدان التي تمر بعملية الخصخصة.

١٩ - إن قيرغيزستان بلد زراعي: وفي عام ١٩٩٥، كان إنتاجها الاقتصادي يشكل ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشترك قيرغيزستان مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تنفيذ مشروع لتربية الأغنام. وتعتزم قيرغيزستان زيادة تعاونها مع الصندوق وإجراء مشاورات مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بشأن التعاون مستقبلا.

٢٠ - إن البطالة مشكلة حادة في قيرغيزستان، ويدعو وفدها منظمة العمل الدولية إلى النظر في تقديم المساعدة من أجل وضع استراتيجية للعمالة وإنشاء مؤسسات فعالة وآلية لتنظيم هجرة العمال من السكان. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٤، وقّع صندوق النقد الدولي وحكومة قيرغيزستان اتفاقا طويل الأجل عُرف باسم "برنامج السنوات الثلاث". وقد أدى تعاون قيرغيزستان مع البنك الدولي إلى نتائج إيجابية في خصخصة مؤسسات البلد الكبيرة غير المربحة. وسيواصل وفدها التعاون مع هذه المنظمات المعتبرة.

٢١ - السيد دوس سانتوس (موزامبيق): قال إن الصلات بين الجهود الإنمائية لحكومته وجهود المجتمع الدولي حيوية بالنسبة إلى التنمية المستدامة لموزامبيق. وعلى الرغم من التحسن في البيئة الاقتصادية العالمية في السنوات الأخيرة، فإن بعض البلدان النامية، ولا سيما أقلها نموا ومنها بلده، تواجه خطر التهميش أو الاستبعاد التام من الاقتصاد العالمي. إن حصة البلدان النامية من المنافع المتأتية من التطورات الإيجابية في مجال الاقتصاد الدولي ما زالت محبطة، وخصوصا في أفريقيا جنوب الصحراء. إن الأهداف الإجمالية لبرنامج التكيف الهيكلي الذي تنفذه موزامبيق الآن ما زالت بعيدة عن التحقق.

٢٢ - وفي تنفيذ الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، ينبغي التركيز على زيادة تدفقات رأس المال في شكل استثمار مباشر أجنبي تشجيعا للنمو وتعزيزا لقطاع خاص دينمي وتنافسي في البلدان النامية. إن حكومته تقوم بتنفيذ مجموعة شاملة من تدابير السياسة في مجال الاقتصاد الكلي لخلق بيئة تؤدي إلى الاستثمار الأجنبي. وينبغي أن تتدفق المعونة الإنمائية الرسمية بمعدلات يمكن التنبؤ بها لمساعدة البلدان النامية على جذب المزيد من رأس المال الخاص والتغلب على الأزمة التي تواجهها في الوقت الراهن. إن التعاون الدولي الفعال والمتزايد هو وحده القادر على انتشال الدول النامية من الأزمة الدفينة وتوليد التنمية المستدامة، مما يعين هذه الدول على أن تصبح مشاركا حقيقيا في التشارك العالمي من أجل التنمية.

٢٣ - السيد راي كوون شونج (جمهورية كوريا): أورد إحصائيات تبين تحسن النمو الاقتصادي في العالم النامي وتزايد مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية. ومع تقدم العولمة والتحرير في مجال الاقتصاد العالمي، يحتمل قيام هذه البلدان بدور متزايد الأهمية في التفاعلات الدينمية للاقتصاد العالمي. ومع ذلك فإنه بالرغم من الأداء الاقتصادي الإيجابي عموما للبلدان النامية، فإن التباينات الإقليمية والوطنية البالغة في هذا الأداء تزداد وضوحا، وخصوصا فيما بين البلدان الأفريقية وحتى فيما بين أقل البلدان نموا.

٢٤ - إن الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع قد أرسيا قاعدة وطيدة للأداء الإيجابي الراهن للاقتصاد العالمي وتلاقي الآراء حول اتجاهات السياسة الإنمائية. ولا بد في النصف الثاني من التسعينات من المضي قدما في الاتجاه الجديد لسلامة التفكير من حيث تحديد السياسة الإنمائية الفعالة. إن كون أقل البلدان نموا التي نفذت إصلاحات هيكلية قد حققت نموا اقتصاديا ملموسا مبرر كاف لزيادة تعزيز هذه الإصلاحات. وفي الوقت ذاته فإنه إذا كانت أقل البلدان نموا التي شهدت نموا سلبيا تعاني قلاقل سياسية وتفتقر إلى الهياكل الأساسية البسيطة، فإن ذلك يعد مبررا لزيادة التدفقات المالية التساهلية والدعم الإنساني - مثلا عن طريق مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا.

٢٥ - إن التقاء الآراء البازغ فيما يتصل بالسياسة الإنمائية ينبغي أن يزداد تركيز الضوء عليه وانعكاسه في تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والدولية. وينبغي أن يكون إجراء استعراض وتقييم الإعلان والاستراتيجية الإنمائية الدولية مقترنا بالعمل المضطلع به في مجال متابعة "خطة للتنمية".

٢٦ - إن وفده يرحب بالتحسن الملموس في أداء البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال الاقتصاد الكلي وبما حققته من تقدم كبير في إقامة مؤسسات سوقية جديدة. إن هناك عددا متزايدا من الشركات في جمهورية كوريا تستثمر في هذه البلدان، وقد عززت حكومته مؤخرا تعاونها الاقتصادي معها من خلال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتتطلع حكومته إلى مواصلة التعاون الاقتصادي الثنائي مع هذه البلدان وإلى تزايد استثمارات القطاع الخاص فيها.

٢٧ - السيد سميشلاييف (إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات): أعرب عن تقدير الإدارة للحفاوة التي قابلت بها الوفود الوثيقة A/51/270، وخصوصا فيما يتصل بالاستنتاجات الأولية المتعلقة بالمتابعة المستقبلية لتنفيذ الآراء المبداة في مجال تنشيط النمو.

٢٨ - وفيما يتعلق بالملاحظات التي أبداها ممثل مصر، قال إن الإدارة قد اهتدت بالفعل بروح الفقرة ١٢ من الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي وركزت على النمو لأنه ضروري للسياسات الإنمائية الناجحة.

٢٩ - السيد دزوونديف (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال إن من المشجع ملاحظة التحسن الملحوظ في أداء اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في مجال الاقتصاد الكلي وتحسن وضعها في الاقتصاد العالمي. وأعرب عن امتنان وفده للأمم المتحدة ومنظماتها، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وللاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأونكتاد، لما تبذله من جهود من أجل تعزيز دمج هذه الاقتصادات في النظام التجاري الدولي.

٣٠ - على أن اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ما زالت تواجه عدة صعاب تتعلق بأمور شتى، منها تباطؤ الخصخصة، وعدم كفاية الاستثمارات، وإصلاح البنوك وسائر المؤسسات المالية، وتزايد العجز التجاري، وقصور الهياكل الأساسية للأعمال التجارية. وقد ركزت حكومته في الأعوام الأخيرة على تحقيق الاستقرار في بارامترات الاقتصاد الجزئي والكلي والانتهاء من إصلاحات السوق، بالتعاون الوثيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وأعطيت الأولوية للخصخصة التي تكاد تكتمل، وإصلاح النظام المصرفي، وإعادة تشكيل المؤسسات، والإصلاحات في القطاع الاجتماعي التي تعطي نتائج مشجعة، ودراسة العوامل الخارجية والحالة السياسية في المنطقة. وطبقت سياسات نقدية حازمة، وتحقق الاستقرار في أسعار صرف العملات الأجنبية، وخفض الدين القومي بنسبة كبيرة من خلال المفاوضات. مما مهد الطريق لمزيد من الاستثمار الأجنبي.

٣١ - ورغم هذه التطورات الإيجابية، فإن اقتصاد بلده ما زال يجابه مشاكل خطيرة، ومنها على وجه الخصوص عجز تجاري مرتفع راجع إلى صعوبة الوصول إلى الأسواق وارتفاع تكاليف النقل بسبب الحالة في البلقان. ولذلك يحث وفده المجتمع الدولي على زيادة مشاركته في التعجيل بدمج اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصادين الإقليمي والعالمي.

٣٢ - السيد غارسيا - غونسالس (السلفادور): تحدث أيضا بالنيابة عن بنما وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس، فقال إنه منذ اعتماد أحدث استراتيجية إنمائية دولية والإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، شهدت أمريكا الوسطى تحولا سياسيا واقتصاديا عميقا. فقد وقعت بلدان المنطقة تحت وطأة المشاكل الهيكلية التي سببت الأزمة في المنطقة، وأخذت تكافح من أجل إقامة مجتمعات تدعم التوزيع المنصف للتقدم والرفاه في إطار نموذج مستدام للتنمية الاجتماعية والبيئية يعطي الأولوية للقضاء على الفقر وخلق الوظائف والاستثمار في البشر.

٣٣ - وقد عمدت بلدان أمريكا الوسطى، تسليما منها بأن البشر يجب أن يكونوا محور التنمية المستدامة، إلى إنشاء التحالف من أجل التنمية المستدامة لأمريكا الوسطى، ومجموعة من السياسات والبرامج والأنشطة القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل التي تعزز الاستدامة على جميع الصعد: السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي. وقد تحقق التقدم، ولكن ما زال الكثير مطلوبا من أجل بلوغ هذه الأهداف، وتمتلك حكومات المنطقة الإرادة السياسية للمضي في هذه الجهود، تحفزها إلى ذلك الرغبة العارمة لشعوبها في حياة أفضل.

٣٤ - إن استراتيجية التنمية المستدامة التي تتبعها بلدان أمريكا الوسطى تتفق مع رؤية المجتمع الدولي وتوقعاته كما عبر عنها قرار الجمعية العامة د إ - ٣/١٨، كما أن التحديات التي هي جزء من تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في التسعينات موجودة في كل بلد بشكل يتفق وواقعه الداخلي.

٣٥ - إن التنمية في بلدان أمريكا الوسطى تصطدم بعجز هذه البلدان عن المشاركة الكاملة في عولمة الاقتصاد العالمي، وعدم حصولها على التمويل العام والخاص، وحاجتها إلى تدابير أقوى لتحرير التجارة والقضاء على الممارسات غير القانونية. وينبغي الاستفادة بقدر أكبر من الاستراتيجية المتعددة الأطراف التي وافقت عليها منظمة التجارة العالمية، ولا بد من بذل جهد جديد لجعل الاقتصادات المحلية أقدر على المنافسة.

٣٦ - إن بلدان أمريكا الوسطى تحث على تعاون أكبر بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في مجال نقل التكنولوجيا، بما يعزز النمو الاقتصادي المستدام في البلدان النامية. وبلدان أمريكا الوسطى مقتنعة بأن السلام والأمن الدوليين يحتاجان إلى التنمية والتقدم الاقتصادي لجميع الشعوب، وهذا ما جعل التحالف من أجل التنمية المستدامة يشجع على زيادة الاستفادة من التعليم والتدريب كأساس للنمو الاقتصادي المستدام في المنطقة. وحثت بلدان أمريكا الوسطى أيضا البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء على تقاسم خبراتها في اللجنة الثانية فيما يتعلق بتنفيذ برامج التنمية المستدامة. إن للأمم المتحدة دورا أساسيا لا بد من أن تضطلع به في التنسيق والتعزيز الفعالين للجهود المتعددة الأطراف وفي النظر الجماعي في الدروس التي تستفيد منها البلدان التي طبقت نموذج التنمية المستدامة.

٣٧ - السيد أغيييف (كازاخستان): قال إن وفده ممتن للتدابير التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٠٦/٤٩ بشأن دمج اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي. قد ساعدت هذه التدابير اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على تحقيق استقرار نسبي في الاقتصاد الكلي وحسَّنت بوجه عام من حالتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٣٨ - إن البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة ما زالت تعاني مصاعب اقتصادية واجتماعية كبيرة تحول دون اندماجها الكامل والفعلي في الاقتصاد العالمي. ولذلك ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم خدمات المشورة والمساعدة التقنية إلى اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية للتعجيل بالإصلاحات السوقية وجذب الاستثمار الأجنبي وتسهيل وصول سلعها وخدماتها إلى أسواق العالم.

٣٩ - السيد بوهايفسكي (أوكرانيا): قال إن الفائدة كانت ستكون أكبر لو أن تقرير الأمين العام عن دمج اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية (A/51/285)كان قد تضمَّن أيضا استنتاجات وتوصيات عن سبل زيادة تعزيز التعاون مع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وينبغي إجراء استعراض شامل لجميع المشاريع التي نفذت في هذه البلدان لوضع نهج شامل إزاء هذه الأنشطة. وكان ينبغي أيضا أن يتضمن التقرير معلومات من الحكومات المعنية عن الجهود التي تبذلها لتحقيق الاندماج. فذلك يساعد في نشر الاتجاهات القائمة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ويؤدي في النهاية إلى قيام آليات فعالة للمساعدة الدولية. وينبغي أن تتولى شعبة وحيدة في الأمانة العامة مسؤولية تنسيق الجهود بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة.

٤٠ - إن عددا من قرارات الأمم المتحدة ووثائقها قد أرسى أساسا وطيدا لزيادة التعاون الدولي من أجل تعزيز انتقال هذه البلدان بسرعة ويسر إلى اقتصاد السوق. ويرحب وفده، بشكل خاص، بجهود اللجنة الاقتصادية لأوروبا والبرنامج الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) واليونيدو والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٤١ - إن بلده قد انتهى تقريبا من المرحلة الأولى من إصلاحاته، بما في ذلك الإصلاح النقدي الحاسم الذي أدى إلى الاستقرار المالي. وقد كانت نتائج هذه المرحلة الأولى مرضية، على الرغم من استمرار بعض المصاعب. وستركز المرحلة الثانية على التحولات الهيكلية الكبرى في الاقتصاد القومي بتعزيز الإنتاج المحلي، مما سيوجد مزيدا من الفرص للأعمال التجارية الخاصة وظروفا مواتية للنمو الاقتصادي المستدام. إن السياسة الداخلية لأوكرانيا تعطي الأولوية للنمو الدينمي للإنتاج وتحسين ظروف المعيشة، وهو ما سيتحقق من خلال خفض الضرائب وإزالة العقبات التي تحول دون إنشاء وتوسيع مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم.

٤٢ - إن البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية يمكن أن تستفيد كثيرا من زيادة فرص الوصول إلى الأسواق الأوروبية والعالمية. إن وضع بلده في الأسواق الدولية قد تقوض كثيرا نتيجة لتدابير

منع الإغراق التي استهدفت بلده. ويأمل وفده أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات أخرى لإيجاد مناخ ملائم من أجل القطاع الخاص البازغ في أوكرانيا، بما في ذلك زيادة التعاون الإقليمي ودون الإقليمي لمصلحة جميع الأطراف، ومنها البلدان النامية؛ والمساعدة في مجال إنشاء هياكل أساسية حديثة، ومنها المرافق المصرفية ومرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل؛ والمساعدة في مشاكل الديون؛ ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا؛ والزيادة الكبيرة في الاستثمار الأجنبي؛ والمساعدة في محاربة الفساد. إن مجموعة من التدابير المحددة ستمنع التهميش المحتمل لبعض البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٤٣ - إن مما يزيد من مصاعب أوكرانيا حاجتها إلى تخصيص أموال كثيرة للتعامل مع آثار الحادث النووي لعام ١٩٨٦ في تشيرنوبيل ولتحويل القطاع العسكري في صناعتها. إن أوكرانيا، شأنها في ذلك شأن غيرها من البلدان، قد تأثرت أيضا بشكل خطير بالجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٤٤ - إن وفده يتطلع إلى تشارك ذي منفعة متبادلة مع العالم المتقدم النمو، ويأمل أن تكون عضويته المقبلة في اتفاق أوروبا الوسطى للتجارة الحرة والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وكذلك مشاركته الكاملة في نظام الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات)/ منظمة التجارة العالمية عونا له على تحقيق هذه الأهداف. وأشار في ختام كلمته إلى أن التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية غير المسبوقة التي تجري حاليا في البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية هي في مصلحة المجتمع الدولي بأسره.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.